E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2002/WG.2/10
23 August 2002
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع فريق خبراء حول إحصاءات الفقر
بيروت، ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

قياس ظاهرة الفقر في البلاد التونسية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISS.
FOR WESTERN ASIA

16 DEC 2002

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

02-0531

الجمهورية التونسية
***
وزارة
التنمية الإقتصادية
***
المعهد الوطني للإحصاء

قياس ظاهرة الفقر
في البلاد التونسية

إعداد : عبد المجيد الوسلاتي

تعتبر ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر السلبية والمفزعة التي تشكو منها مجتمعات عصرنا الحاضر رغم ما بلغته من درجة متقدّمة من الإزدهار والرخاء ولا أدلّ على ذلك من أن حولي ١،٤ مليار من الأشخاص هم حاليا دون خطّ الفقر. وأضحت قضايا الفقر والحدّ من تفشيه تمثّل الهدف المحوري لعملية التنمية لما تعانيه الفئات المستهدفة من تهميش وإقصاء وحرمان ولما يمثله الفقر من عائق للتنمية

ولقد استقطب هذا الموضوع باهتمام الباحثين والمنظمات الدولية على غرار برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب العمل الدولي والبنك العالمي وعلى وجه الخصوص خلال العقدين الأخيرين. فتعدّدت الدراسات من الناحية النظرية والمنهجية ولكلّ منظمة تعريف ومنهجية وإحصاءات حول الفقر خاصة بها.

١- تقدير ظاهرة الفقر في البلاد التونسية

اعتمدت تونس في تحديد نسب الفقر على منهجية وضعها البنك الدولي في أوائل الثمانينات. وقام المعهد الوطني للإحصاء بتقدير عتبة (أو خطّ) الفقر بتطبيق المنهجية على بيانات المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك الأسري الذي قام به المعهد خلال

سنة ١٩٨٠ وأمكن ذلك ولأوّل مرّة من تقدير نسب الفقر ودراسة خصائص الأسر التي تعيش دون عتبة الفقر بالبلاد التونسية.

ومنذ ذلك التاريخ وبالإعتماد على طريقة تحيين عتبة الفقر المقدّرة سنة ١٩٨٠ على أساس تطوّر مؤشر أسعار الإستهلاك العائلي وقع تقييم تطوّر عدد الأسر والأفراد التي لا تزال دون عتبة الفقر على أساس بيانات المسوحات حول الإنفاق والإستهلاك الأسري التي ينجزها المعهد بصفة دورية كل ٥ سنوات في إطار الأشغال التحضيرية لإعداد المخططات الوطنية للتنمية. وقد قام المعهد إلى حدود سنة ٢٠٠٠ بسبعة مسوحات وطنية في هذا المجال، وهي على التوالي خلال سنوات ١٩٦٨، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، وسنة ٢٠٠٠. وتمثل بيانات هذه المسوحات التي تهدف إلى تقييم مستوى عيش الأسر من خلال الإنفاق والإستهلاك المصدر الوحيد لقياس الفقر ودراسة خصائص الأسر الفقيرة.

منهجية قياس الفقر

يعرّف الفقر بأنه حالة عدم الحصول على مستوى عيش دون الحدّ الضروري الذي تفقد دونه مقوّمات الحياة ويطلق على هذا التعريف "الفقر المطلق". وهذا الحدّ الأدنى للمعيشة يمثل خطّ الفقر أو عتبة الفقر أو الخطّ الصفر. ترتكز المنهجية التي تمّ اعتمادها في تقدير عتبة الفقر المطلق في اختيار أوّلا وبالأساس شريحة مرجعية من السكان ذات الدخل الضعيف ومحدّدة بكل من الوسطين الحضري والريفي. وتتمثل هذه الشريحة السكانية حسب المنهجية في مجموعة من الأسر يكون مستوى إنفاقهم في حدود العشير الثاني من حيث مستوى الإنفاق الفردي بالنسبة لكل من الوسطين الحضري والريفي، كل على حدة. ويمثل العشير الثاني أعلى مستوى للإنفاق بالنسبة لخمس السكان (٢٠%) الأقل إنفاقا حسب نتائج المسح (بترتيب الأسر من الأفقر إلى الأغنى حسب متوسط الإنفاق الفردي).

هذا وتمّت دراسة الفقر في كلّ من الوسطين الحضري والريفي كلّ على حدة للتباين الواضح في مستوى وهيكلة نمط العيش بين الوسطين حسب ما أفرزته نتائج

المسوحات حول الإنفاق والإستهلاك الأسري. وعلى هذا الأساس تمّ تقدير عتبة الفقر في كلّ من هذين الوسطين. ويمثّل مجموع الأسر الفقيرة لكلا الوسطين العدد الإجمالي للأسر الفقيرة على المستوى الوطني.

وتتكون عتبة الفقر من عنصرين تماشيا مع نوعية حاجيات الفرد :

- عنصر الإنفاق الغذائي
- عنصر الإنفاق غير الغذائي

ويمثّل مجموع العنصرين تقديرا لعتبة الفقر

تقدير عنصر الإنفاق الغذائي

يتم تقدير عنصر الإنفاق الغذائي لعتبة الفقر حسب المنهجية المعتمدة باحتساب كلفة الحاجيات الدنيا للفرد من الحريرات بالنسبة للفئة المرجعية من الأسر من خلال بيانات المسح للإنفاق والإستهلاك الأسري. ويحتاج تقييم هذا العنصر إلى المعلومات التالية بالنسبة للفئة المرجعية من السكان.

- استهلاك السعرات الحرارية (a)
- إجمالي الإنفاق الغذائي (b)
- الحاجيات الدنيا من الحريرات (c)

هذا ويمكّن المسح حول الإنفاق والإستهلاك الأسري من استخراج نتائج حول مستوى الإنفاق حسب خصائص الأسر وكذلك الكميات المستهلكة من مختلف المواد الغذائية. ويمكن تقدير عنصر استهلاك السعرات الحرارية (محتوى المواد المستهلكة من حريرات) باستعمال جداول الغذاء والتي تغطي معاملات للتحويل للسعرات الحرارية لمختلف أنواع الغذاء. هذا وقد قام المعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع خبير من منظمة الزراعة والتغذية خلال سنة ١٩٧٥ بإعداد جداول الغذاء للمواد التونسية يتمّ تطبيقها خلال المسوحات الوطنية للإستهلاك الغذائي الأسري.

كما تمكّن البيانات التي تمّ جمعها خلال المسح الغذائي من تقدير حاجيات كل فرد من أسر العيّنة من الحريرات ومن مختلف العناصر الغذائية على أساس بيانات حول خصائص أفراد الأسرة والتي تدخل في تقدير حاجيات كل فرد (السن، الجنس، نوع النشاط البدني، الوزن، طول القامة،...) وبالإستناد إلى وصايا المنظمات الدولية المختصة في تقدير الحاجيات من الحريرات وغيرها من العناصر الغذائية.

هذا وتمكّن المعلومات (a) و (b) و (c)، من تقدير في مرحلة أولى كلفة الحريرة الواحدة من خلال المعلومتين (a) و (b). وفي مرحلة ثانية تمّ تقدير كلفة الحاجيات الدنيا من الحريرات (أو الحدّ الأدنى من الإنفاق الغذائي الذي يكون كافيا لتغطية الإحتياجات من الطاقة الغذائية) وهي التي تمثّل العنصر الغذائي لعتبة الفقر (X). بحيث : $X = bc/a$

تقدير عنصر الإنفاق غير الغذائي

نظرا لعدم توفر مقاييس موضوعية لتحديد وتقييم الحاجيات غير الغذائية من سكن وكساء ورعاية شخصية وصحية وغيرها وقع تقدير هذه الحاجيات بالإعتماد على هيكلة الإنفاق بالنسبة لأسر الفئة المرجعية. فتمّ احتساب نسب الإنفاق الغذائي (d) ونسب الإنفاق غير الغذائي (f) من إجمالي الإنفاق لهذه الفئة من السكان من خلال نتائج المسح بحيث يمثّل عنصر الإنفاق غير الغذائي لعتبة الفقر (y) ما يساوي : $y = xf/d$

وتحتسب عتبة الفقر (z) كمجموع عنصري الإنفاق الغذائي وغير الغذائي في كل من الوسطين الحضري والريفي كلّ على حدة : $Z = x + y$

ويبيّن الجدول التالي أهمّ عناصر احتساب عتبة الفقر من خلال نتائج المسح حول الإنفاق والإستهلاك الأسري لسنة ١٩٨٠.

أهم عناصر احتساب خط الفقر

(حسب بيانات مسح الإنفاق والإستهلاك الأسري سنة ١٩٨٠)

العناصر	الحضر	الريف
- الحاجيات الدنيا من الحريرات للفرد في اليوم	١٨٧٠	١٨٣٠
- كلفة ١٠٠٠ حريرة في اليوم (بالدينار)	٠،٠٩٥	٠،٠٥٧
- نسبة الإنفاق		
* الغذائي	%٥٤	٦٤ %
* غير الغذائي	%٤٦	%٣٦
- العنصر الغذائي لعتبة الفقر (بالدينار)	٦٥	٣٨
- العنصر غير الغذائي لعتبة الفقر (بالدينار)	٥٥	٢٢
- عتبة الفقر (بالدينار)	١٢٠	٦٠

هذا ويتمّ تحيين عتبة الفقر التي تمّ احتسابها سنة ١٩٨٠ بالإعتماد على تطوّر مؤشر أسعار الإستهلاك لدراسة تطور نسب الفقر وذلك كل خماسية عند القيام بالمسح المتعلق بالإنفاق والإستهلاك الأسري بمناسبة إعداد المخططات الوطنية الخماسية للتنمية. ويبيّن الجدول التالي تطور حجم ونسب الفقر بالبلاد التونسية من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ٢٠٠٠.

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
* عتبة الفقر (بالدينار)						
- الوسط الحضري	٨٧	١٢٠	١٩٠	٢٧٨	٣٦٢	٤٢١
- الوسط الريفي	٤٣	٦٠	٩٥	١٣٩	١٨١	٢١١
* عدد الأفراد دون عتبة الفقر (بالألف)						
- الوسط الحضري	٧٠٠	٣٩٣	٣٢٥	٣٥٤	٣٨٩	٢٩٧
- الوسط الريفي	٥٢٣	٤٣٠	٢٢٩	١٩٠	١٧٠	١٠٢
- المجموع	١٢٢٣	٨٢٣	٥٥٤	٥٤٤	٥٥٩	٣٩٩
* نسبة الفقر (%)						
- الوسط الحضري	٢٦،٥	١١،٨	٨،٤	٧،٣	٧،١	٤،٩
- الوسط الريفي	١٨،٠	١٤،١	٧،٠	٥،٧	٤،٩	٩،٢
- المجموع	٢٢،٠	١٢،٩	٧،٧	٦،٧	٦،٢	٤،٢

٢- تقييم المنهجية

إن التعريف بحالة الفقر لا يخلو من حكم ذاتي إذ هو مرتبط بتحديد مستوى أدنى للدّخل (أو إنفاق) للحصول على مستوى عيش يعتبر ضروري أو كافي. والمشكلة تكمن في تحديد موضوعي لهذا المستوى النقدي وتعريف من يعتبر فقيرا ؟ فالحكم يختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر. ولهذا لا يخلو موضوع قياس الفقر من نقد ونقط سلبية وممّا يزيد الأمر تعقيدا وأن الفقر متعدّد الأبعاد.

وممّا يمكن ملاحظته بالنسبة للمنهجية الحالية النقاط السلبية التالية :

أ- في اختيار الفئة المرجعية للأسر التي سيعتمد مستوى ونمط عيشها كقاعدة لاحتساب خط الفقر وخاصّة ما يتعلق بمحتوى وتركيبة الوجبة الغذائية لهذه الفئة والذي سيعتمد كقاعدة لاحتساب العنصر الغذائي لعتبة الفقر : لا يرتكز اختيار هذه الفئة المرجعية (في حدود العشير الثاني) على قواعد علمية موضوعية بل على اجتهاد من طرف واضعي هذه المنهجية حتى ولو استند هذا الإجتهاد على مؤشرات إقتصادية

كمستوى وتوزيع الدخل (أو الإنفاق) وبعض المؤشرات الأخرى ومقارنة ذلك بالوضع في أقطار أخرى. ومما يدل على أهمية وتأثير اختيار الفئة المرجعية في تحديد خط الفقر أن لو تمّ اختيار الفئة المرجعية في حدود العشير الأول (عوض العشير الثاني) لأدّى ذلك إلى مستوى خط الفقر وإلى عدد الفقراء دون ما يفرزه اختيار أسر العشير الثاني كفئة مرجعية. وعلى عكس ذلك لو تمّ اختيار أسر العشير الثالث (أو الربيع الأول) كفئة مرجعية لكانت نسب الفقر في مستوى أرفع. فقياس الفقر تختلف نتائجه باختلاف مستوى عيش الفئة المرجعية. فهذا الأخير يمثّل مستوى العيش "للفقير المرجع" والمعيار لمقارنة وتصنيف مستوى عيش الأسر بين فقير ومن هو خارج عن دائرة الفقر.

ب - هل يجوز اعتماد مستويات مختلفة لعتبة الفقر سواء كان ذلك حسب الوسط الجغرافي (حضر وريف) أو حسب الجهات (الشمال والجنوب أو المناطق الساحلية والمناطق الداخلية...) بالنسبة للبلد الواحد ؟

فتصنيف الفقراء بين من هو فقير من مستوى معين في الحضر وفقير "أفقر منه" في الريف من شأنه أن يقوي في الفوارق الإجتماعية ضمن المجتمع الواحد. وفي هذا الصدد هل اعتماد خطّ فقر موحّد على المستوى الوطني له سلبياته ؟

هذا وإن اعتماد خط فقر في المدن وخطّ فقر في الريف يترتب عليه أحيانا الترفيع المضلل وغير الواقعي في عدد الفقراء. فبالنسبة للأسر الريفية غير الفقيرة والتي لها مستوى إنفاق يتأرجح بين مستوى عتبتي الفقر في الحضر و في الريف فإنها تصنف فقيرة في حال نزوحها للمدن أو في حالة إدماج منطقتها الريفية ضمن منطقة بلدية بمجرّد قرار إداري لأن مستوى إنفاقها هو دون عتبة الفقر في المدن. فيزداد تبعا لذلك عدد الفقراء على الصعيد الوطني بدون أن يحصل أيّ تغيير في مستوى عيش الأسر.

وإن كانت نتائج المسوحات تفرز فوارق بين مستوى ظروف عيش الأسر بين الوسطين فالمطلوب تصليح الوضع والحثّ على تقليص هذه الفوارق وتحسين وضعية الأسر في الوسط الريفي ولا أن نرتكز على هذه الفوارق (غير العادلة) وكأنها

ثوابت لإحتساب خطّ فقير في الريف يساوي نصف ما هو عليه في الحضر (٢١١ د مقابل ٤٢١ د سنة ٢٠٠٠) وبالتالي نبقي على الفوارق بين الوسطين عمّا هي عليه.

ج- وما يمكن ملاحظته أيضا أن اعتماد الحاجيات **الدنيا** للسعرات الحريرية لم يعد يتفق ومتطلبات الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الوقت الراهن باعتبار النقلة النوعية في مستوى الحاجيات الغذائية للفرد وغير الغذائية بل يجب الإعتماد على الحاجيات **الكافية والضرورية** للقيام بكل متطلبات الحياة.

د- لقياس أدق للفقر من الأفضل احتساب مستويات مختلفة لعتبة الفقر تأخذ بعين الإعتبار تركيبة الأسرة. وذلك باختيار أصناف مختلفة من الأسر المرجعية من حيث حجم الأسرة ويتكون كل صنف منها من أسر لها نفس عدد الأفراد وبحيث تضمن هذه الأصناف فيما بينها مستوى عيش متقارب. (بتحويل مثلا معلومات الأسر إلى ما يسمى بمكافئ الفرد الكهل (أو البالغ) حسب - مثلا- سلّم أكسفورد). هذا وإن عتبة الفقر الحالية لا تأخذ بعين الإعتبار هذا الجانب.

هـ- إن اعتماد مفهوم "الفقر المطلق" بتحيين خط الفقر عبر الزمن وإن كان يمثّل مؤشّرا لمتابعة تطوّر ظاهرة الفقر بالإعتماد على مستوى معيّن للعيش من حيث محتوى تركيبة الوجبة الغذائية وهيكلة الإنفاق ونوعية الحاجيات الثابتة فإن هذا المفهوم لا يأخذ بعين الإعتبار التطور في الحاجيات للأسر وخاصة منها الفئات التي أصبحت تعيش دون الحد الأدنى لهذه الحاجيات المتطورة.

٣- مصادر البيانات المستخدمة

يقوم المعهد الوطني للإحصاء في إطار الأشغال التحضيرية للمخططات الخماسية الوطنية للتنمية بأعمال إحصائية كبرى منها المسوحات حول الإنفاق والإستهلاك الأسري. وقد أنجز المعهد إلى حدّ التاريخ الحالي سبع مسوحات وطنية من هذا النوع منذ سنة ١٩٦٨. وشمل المسح الأخير الذي أنجز سنة ٢٠٠٠ عيّنة تعدّ قرابة ١٢٠٠٠ أسرة ممثلة لكل الفئات الإجتماعية وموزّعة على كلّ جهات البلاد بمدنها وقراها

وأريافها. ويمتدّ العمل الميداني لجمع البيانات سنة كاملة يتمّ خلالها توزيع عيّنة المسح بالتساوي على كامل أشهر السنة للأخذ بعين الإعتبار التغيرات الموسمية في الإستهلاك. واشتمل المسح الأخير على ثلاثة محاور رئيسية تهمّ الإنفاق والإستهلاك الغذائي والخدمات الجماعية من تعليم وصحة وتغطية إجتماعية للأسر. وتم جمع بيانات هذه المحاور في ثلاثة أنواع من الإستمارات.

محور الإنفاق

يهدف هذا المحور بالأساس للتعرف على مستوى وهيكلة الإنفاق الأسري حسب مختلف أبواب الإستهلاك من تغذية وسكن وكساء ورعاية شخصية وصحية وتنقل وتعليم وثقافة وترفيه. وتمكّن دراسة هيكلة الإنفاق حسب خصائص الأسر ومنها ما هو بالنسبة لفئة الأجراء من تحيين ضوارب السلع والخدمات التي تدخل في بنية سنة الأساس لإحتساب مؤشر أسعار الإستهلاك . كما يعنى هذا المحور بدراسة توزيع السكان حسب شرائح الإنفاق والذي يمثّل المصدر الوحيد لمقاربة توزيع الدخل في غياب إحصاءات دقيقة وشاملة للدخل. ومن أهداف هذا المحور قياس الفقر ودراسة خصائص الأسر الفقيرة.

هذا ويشمل محور الإنفاق كامل عينة المسح (١٢٠٠٠ أسرة) موزعة على كامل سنة المسح. ويعتمد على طريقة المعاينة والإتصال المباشر بالأسرة بزيارتها في عدّة مناسبات على امتداد أربع أسابيع لمتابعة كامل أوجه الإنفاق على السلع والخدمات التي قامت بها خلال فترات مرجعية تختلف حسب نوعية وتواتر اقتناء المواد. فالمواد والخدمات الجارية تتمّ متابعتها بالنسبة لكلّ أسرة خلال أسبوع والمواد غير الجارية خلال أربع أسابيع وتتكون الفترة المرجعية للنفقات الكبرى من ١١ شهرا السابقة لتاريخ المسح بالإضافة إلى ما تمّ اقتناؤه خلال شهر (٤ أسابيع) المعاينة المباشرة.

محور التغذية

يشمل محور التغذية نصف عينة محور الإنفاق (٦٠٠٠ أسرة) موزعة جغرافيا على كامل جهات البلاد وعلى كامل أشهر سنة المسح. ويهدف محور التغذية بالأساس

إلى تقييم ما **تستهلكه فعليا** الأسر من كميات من المواد الغذائية بالإعتماد على طريقة وزن المواد الغذائية التي تتناولها الأسرة (على خلاف محور الإنفاق الذي يعتمد على تسجيل كل الكميات صغيرة أو كبيرة كانت تم **اقتناؤها** من طرف الأسرة خلال فترة زمنية معينة تختلف حسب نوعية المواد).

تتمثل الطريقة المتبعة في دراسة محور التغذية في الإتصال بأسر العينة مرتين في اليوم على امتداد أسبوع للقيام بعملية وزن الكميات من المواد الغذائية المعدة سواء لإحضار الوجبات الغذائية أو للإستهلاك بصفة مباشرة. وللوقوف على مستوى الوضع الغذائي للأسرة تمّ كذلك القيام بعملية وزن أفراد الأسرة وقيس طول القامة إضافة إلى تسجيل عدة معطيات ديمغرافية (السن والنوع وبالنسبة للنساء هل هن حاملات أو مرضعات) ومعطيات على النشاط الإقتصادي بهدف تقدير حاجيات كل فرد من العناصر الغذائية (حريرات، بروتينات، دهنيات،...) طبقا لمواصفات ووصايا المنظمات الدولية. ويتمّ تقييم الوضع الغذائي لكل أسرة على أساس مقارنة الحاجيات من هذه العناصر الغذائية مع محتوى الإستهلاك الغذائي من الطاقة ومن العناصر الغذائية. كما يمكن كذلك دراسة الوضع الغذائي للأفراد من خلال مستوى مؤشري الوزن وطول القامة وذلك باحتساب مؤشر "الكتلة الجسدية" لكل فرد ومقارنة ذلك بالمواصفات المرجعية. وكل هذه المعلومات تمّ نشرها ضمن التقرير حول نتائج المسح الغذائي.

محور التعليم والصحة والتغطية الإجتماعية

يهدف هذا المحور لدراسة بعض المؤشرات النوعية والمتمّمة لدراسة مستوى عيش الأسر بالإضافة إلى محوري الإنفاق والإستهلاك الغذائي. ويطرح هذا المحور بالنسبة للتعليم أسئلة موجّهة للمزاولين للتعليم وللمنقطعين عنه، وعن الرسوب وأسباب الإنقطاع ونوع النشاط الذي قام به الفرد بعد الإنقطاع ، وبالنسبة للأميين هل تابع الفرد برنامج تعليم الكبار (محو الأمية) وكذلك أسئلة حول القروض الجامعية ومشاغل الطلاب. وبالنسبة للتغطية الإجتماعية هل الفرد منخرط أو منتفع أو غير منتفع بتغطية إجتماعية. وكذلك أسئلة حول مشاغل الأسر من حيث كلفة العلاج الطبي والمسافة

والصعوبات في الإتصال بالمؤسسة الإستشفائية وكذلك بموضوع الحمل والمتابعة الطبية له.

هذا ويتضمن كذلك المسح بيانات ديمغرافية واقتصادية وتعليمية بالنسبة لكل أفراد أسر العينة مما يجعله ثريا ومتنوعا من حيث البيانات التي تساعد على دراسة شاملة لمستوى عيش الأسر من عدّة أبعاد وحسب عدّة متغيرات وخصائص الأسر.

وهذا النوع من العمليات الإحصائية الكبرى الذي يتواصل سنة كاملة على الميدان مضني ومكلف. تطلب المسح الأخير حوالي ١٢٠ عونا استقصاء و٤٠ مراقبا وإطارا مشرفا على العمليات الميدانية وحوالي ٤٠ سيارة. هذا بالإضافة إلى ما تطلبه العمل المكتبي من أعوان (للترميز والمراقبة المكتبية وإدخال البيانات في الحاسوب) في حدود ٥٠ عونا. وتقدّر كلفة هذا المسح في حدود ١،٤ مليون دينار تونسي (١،١ مليون دولار). مع العلم أن هذه الكلفة لا تأخذ بعين الإعتبار المعدات الخاصة بالمعهد ولا أجور المسؤولين على المسح من معالجة البيانات وإعداد النتائج والتقارير.

العوامل المولدة للفقر

إن اجتثاث الفقر والقضاء على أسبابه واستئصال جذوره يقتضي معرفة العوامل المولدة لهذه الظاهرة. فهذه العوامل متعدّدة وتختلف من شخص إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى ونذكر من بينها العوامل التالية :

العامل الإجتماعي : ويتمثل أساسا في مختلف مظاهر الفقر الناتجة عن توزيع لا متكافئ لفرض العيش وكذلك البيئة الإجتماعية المتسبّبة في الفقر كاتساع حجم الأسرة مع محدودية الدخل. وكذلك البطالة (خاصة منها طويلة المدى) الناجمة عن الأمية أو الإفتقار لمهارات فنية أو يدوية التي تحول دون الإندماج في سوق الشغل.

العامل الإقتصادي : يكون **ظرفيا** في حالات الأزمات الإقتصادية المولدة للبطالة وما يترتب عليها من فقر أو **هيكليا** كالإفتقار إلى الموارد المنتجة وعجز الإقتصاد في خلق موارد شغل تلبّي طلبات الوافدين على سوق الشغل وبالتالي الحيلولة دون تلبية

الحاجيات الأساسية كالتغذية والصحة والسكن والتعليم وغيرها وما ينجرّ على ذلك. كما يندرج ضمن هذا الباب التوزيع غير العادل للثروة ولثمرات التنمية.

العامل الثقافي : يتمثل هذا العامل في القيم الثقافية في سلوك بعض الأفراد وهي مظاهر سلبية كنزعة التواكل وعدم السعي للإندماج في الحياة الإقتصادية أو بالإكتفاء بالموجود في مستوى الحدّ الأدنى.

عوامل جغرافية وبيئية : الفقر ظاهرة متعدّدة الجوانب منها ما هو مرتبط بالخصائص الذاتية للفرد (الأمية، البطالة، العجز البدني،...) ومنها ما هو مرتبط بخصائص المحيط والبيئة التي يعيش ضمنها الفرد. فالفقر له بعد متعلق بمؤهلات الشخص وبعد جغرافي وبيئي. فعلى سبيل المثال يتميز سكان المدن والمناطق الزراعية بظروف بيئية واجتماعية توفر لهم فرص عمل ومواطن رزق أفضل من سكان التضاريس والأماكن النائية ولا أدلّ على ذلك من ظاهرة تنقل الأشخاص إلى فضاءات أفضل وملائمة لاكتساب موارد رزق.

معالجة الفقر (التجربة التونسية)

تتمثل المقاربة التونسية في مجال مقاومة الفقر في ثلاثة عناصر. يتعلق أولها وأهمّها بالمعالجة الإقتصادية للفقر وذلك بتوفير مستويات نموّ مرتفعة للإقتصاد وتوزيع ثمارات التنمية بأكثر عدالة بين الجهات والفئات الإجتماعية لإحداث أكبر عدد من مواطن الشغل ومصادر الرزق عموما وتكوين وإدماج الفئات الفقيرة القادرة على العمل في الدورة الإقتصادية.

ويتمثل العنصر الثاني في المعالجة الإجتماعية وذلك بإحداث برامج اجتماعية لإعانة الأسر والأفراد المعوزين وذلك بتطوير شبكة الوقاية الإجتماعية وبتصويب التحويلات الإجتماعية إلى الفئات المستحقة للإعانات. ونذكر في هذا المجال برنامج إعانة العائلات المعوزة (١١٤,٠٠٠ أسرة) بمساعدة مالية منتظمة وبرنامج الإحاطة بالمعوقين ورعاية المسنين والأرامل بدون سند وغيرها من البرامج الإجتماعية.

ويرتكز العنصر الثالث فيما يتعلق بمعالجة الفقر على المدّ التضامني بين مختلف فئات المجتمع للتآزر والتعاون والأخذ بيد المحتاج. فقد مكّن التبرّع التلقائي للمواطنين والمؤسسات إلى جانب اعتمادات ميزانية الدولة من تمويل برنامج النهوض بمناطق الظل وهي مناطق نائية تفتقر لمقومات البنية التحتية ومرافق الحياة والغاية من هذا البرنامج مدّ الجسور بين المناطق النائية والمدن بإنشاء الطرقات والمسالك والمدارس والمستشفيات ومرافق الحياة من ماء صالح للشراب ونور كهربائي وسكن لائق وتمكين الأسر المعوزة من موارد رزق وإدماجها ضمن الدورة الإقتصادية والإجتماعية.

مقترحات

١- إن قياس الفقر بالإعتماد على خط فقر يتم احتسابه على أساس مستوى الدخل (أو الإنفاق) يمثّل قياس الفقر النقدي وهو مؤشر غير كاف لدراسة الفئات الفقيرة والتي تعيش في ظروف معيشية صعبة. فمن الضروري إدراج مؤشرات أخرى إضافة إلى مستوى الدخل (الإنفاق) تأخذ بعين الإعتبار ظروف وخصوصية الأسر فالوضع يختلف من أسرة إلى أخرى. فخط الفقر في حد ذاته لا يضمن لكل فرد ولكل أسرة بمختلف خصوصيتها تغطية الحاجيات الغذائية وغير الغذائية. فقد بيّنت نتائج المسوحات المتعلقة بالإنفاق والإستهلاك الأسري أن من بين الأسر المتواجدة في دائرة الفقر حالات يفوق مستوى إنفاقها الغذائي كلفة حاجياتها. وعلى عكس ذلك فإن مستوى الإنفاق الغذائي لبعض الأسر المتواجدة خارج دائرة الفقر لا يغطي كلفة الحاجيات الغذائية من الطاقة الدنيا. وهذا راجع إلى عدّة عوامل منها طريقة التصرف في ميزانية الأسرة حسب خصوصيات حاجيات الأسر. ويبيّن هذا محدودية خط الفقر في أنه لا يضمن لكل أسرة تغطية كل حاجيتها وإن كانت في مستوى الحدّ الأدنى.

٢- إنّ التطوّر النوعي لمستوى عيش الأفراد والأسر في العصر الحاضر يتحتم إعادة النظر في مفهوم الفقر. فالفقر يكتسي صبغة دينيماكيّة وغير جامدة أو ثابتة ويتطوّر مفهومه مع تطوّر المجتمع. ولذلك وجب ربط مفهوم الفقر بمستوى النفقات الكافية لإدماج الفرد في المجتمع (revenu minimum d'insertion) عوض مستوى نفقات

العيش على الكفاف (revenu minimum de subsistance). فمفهوم الفقر بالاكتفاء بنفقات العيش على الكفاف من شأنه أن يزيد في الفوارق بين الفقراء وبقية فئات المجتمع وفي تردّي الوضع وعدم العدالة في توزيع ثمارات التنمية.

٣- كما تتطلب معالجة الفقر والقضاء على أسبابه الإهتمام كذلك بالفئات الهشة من ذوي الدخل المتواضع والمحدود علاوة على الإحاطة بالنواة الصلبة المتواجدة ضمن دائرة الفقر. فهذه الفئة الهشة وإن كانت متواجدة خارج دائرة الفقر فإنّها مهدّدة بالسقوط تحت خطّ الفقر وخاصّة منها المتواجدة في مناطق محاذية لخطّ الفقر. لذا وجب وضع برامج اجتماعية ذات الصبغة الوقائية تتلاءم وخصوصيات هذه الفئة وتحميها من الانزلاق في بؤر الفقر.